المجتمع المدني والحكم الراشد : مقاربة نظرية

Civil Society and Good Governance: A Theoretical Approach

طبيب فتيحة[1]

تاريخ الاستقبال: 00 / 00 / 2019 تاريخ القبول: 00 / 00 / 2019 تاريخ النشر: 00 / 00 / 2019

ملخص:

يعتبر موضوع المجتمع المدني من أهم المواضيع المؤثرة في العملية السياسية للدولة من جهة ، ومن جهة أخرى يشكل هذا المصطلح بؤرة توتر وانفراج للنظام السياسي من جهة أخرى، بحيث أن متغير المجتمع المدني يسهم في إضفاء وتقديم مدخلات للنظام السياسي وكذا استقبال ورسكلة مخرجات هذه العملية السياسية في إطار التغذية الإسترجاعية.والتي من خلالها يمكن الجزم بترقية الحكم الراشد الذي أصبح ضرورة وحتمية يمكن من خلالها إعادة تصحيح العلاقة بين الدولة والمواطن .بالإعتماد على حتمية الرقابة وعلى كيفية ونمط السلطة المبنية على الشفافية ،سيادة القانون والعدل، ومدى تمكين الفرد من حاجاته.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ الحكم الراشد؛ اقتراب الدولة-المجتمع؛ الدمقرطة؛ معايير الرشادة؛

Abstract:

The state-society close relationship is an important input to the study, understanding and analyzing as well as the interpretation of the relationship between the variables of civil society and good governance. To narrow the gap between the state and its citizens, the effectiveness of civil society should be achieved to increase the rationalization and democratization of political systems; as the basis on which to resolve the crisis of rationality.

Keywords: civil society; good governance; state-society approach; standards of rationality.

[1] أستاذة مساعدة"أ"، جامعة ابن خلدون- تيارت(الجزائر)،fatiha.tebib@univ-tiaret.dz

مقدّمة:

يعتبر موضوع المجتمع المدني من أهم المواضيع المؤثرة في العملية السياسية للدولة من جهة ، ومن جهة أخرى يشكل هذا المصطلح بؤرة توتر وانفراج للنظام السياسي من جهة أخرى، بحيث أن متغير المجتمع المدني يسهم في إضفاء وتقديم مدخلات للنظام السياسي وكذا استقبال ورسكلة مخرجات هذه العملية السياسية في إطار التغذية الإسترجاعية.والتي من خلالها يمكن الجزم بترقية الحكم الراشد الذي أصبح ضرورة وحتمية يمكن من خلالها إعادة تصحيح العلاقة بين الدولة والمواطن .بالإعتماد على حتمية الرقابة وعلى كيفية ونمط السلطة المبنية على الشفافية ،سيادة القانون والعدل، ومدى تمكين الفرد من حاجاته.

من خلال هذه الورقة البحثية نحاول الإجابة عن الإشكالية الرئيسة التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم المجتمع المدني في ترقية وتحقيق وبلوغ مرتبة الحكم الراشد ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية اشكاليات فرعية ثلاث:

1. فيما يتمثل مفهوم المجتمع المدني؟
2. وما ماهية الحكم الراشد؟
3. وفيما يتمثل الإطار النظري الأنسب لدراسة هذه العلاقة؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

كلما تميز المجتمع المدني بالفعالية والنوعية تحققت غاية الحكم الراشد

الفرضيات الفرعية:

1. كلما تنوع وتعدد المجمع المدني تم قياس مدى حوكمة النظام.
2. كلما تحققت غاية الحكم الصالح باتت نهضة المجتمع المدني حتمية.
3. تحديد إطار نظري للمفهومين يمكننا من فهم العلاقة بينهما.

أهمية الموضوع: تهدف هذه الورقة البحثية لجملة من الأهداف أبرزها :

- توضيح العلاقة بين متغيرين مؤثرين في الصلة مابين الدولة ومختلف التنظيمات الإجتماعية المؤثرة والمتأثرة في العملية السياسية .
- إعطاء توضيح أكثر للإطار النظري المرتبط بمفهومي المجتمع المدني والحكم الراشد كمعيارين يقاس من خلالهما مستوى دمقرطة الأنظمة.
- التركيز على اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع كإطار نظري للتحليل وتوضيح الروابط مابين المجتمع المدني والحكم الراشد لأرتباطه بمدى التغير والنظام في الدولة وذلك من خلال الإهتمام بالمنظمات التي تمارس الضبط الإجتماعي.

منهجية الدراسة :تم استخدام المناهج التالية:

المنهج التاريخي:

بحسب **أحمد شلبي** فإن المنهج التاريخي لايكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكّم في ميلاد الظواهر أو اندثارها ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقة الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية والحالة أو الظرف الذي وجدت فيه [1].ويظل التاريخ عنصرا مساعدا للتحليل السياسي،لكونه يعد مصدرا لتزويد علماء السياسية بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطق النظرية[2].

كما ارتكزنا على المنهج التاريخي لدراسة مختلف المراحل التي تم من خلالها تطور مفهوم مصطلح المجتمع المدني الذي تزامن ظهوره مع تطور مفهوم الدولة والتنظيمات السياسية المختلفة.هذا من جهة ومن جهة أخرى سرد الوقائع التاريخية المرادفة لبروز مفهوم الحكم الراشد وارتباطه بعمليات التغير ،التطور،و التحول نحو الديمقراطية.

المنهج الوصفي :وهو المنهج الملائم لوصف العلاقة مابين متغيري الدراسة ألا وهما:المجتمع المدني والحكم الراشد.بالإضافة إلى الإستعانة باقتراب الدولة والمجتمع ليسهل لنا التوصيف العميق للمفهومين السياسيين.

أهمية الدراسة: نهدف من خلال دراستنا هاته إلى مجموعة من الأهداف ندرجها كالتالي:

- **الأهمية العلمية:** تهدف الدراسة إلى محاولة وضع إطار نظري لفهم العلاقة مابين المجتمع المدني والحكم الراشد.وكذا البحث عن إطار تحليلي يستوعب الصلة بين المفهومين .
- **الأهمية العملية:**تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الإطار العام للمصطلح المجتمع المدني وكذا مصطلح الحكم الراشد ومحاولة البحث في الجانب النظري الأنسب الذي يمكن أن يضم مجموعة من المتغيرات التي تساهم في التغذية الإسترجاعية وكذا التغذية العكسية للنظام السياسي وبالتالي الفهم الأعمق للعملية السياسية لنظام سياسي ما.والتي من خلالها يمكن قياس مدى السيطرة على السلطة ومدى الحفاظ على النظام العام،أو ما يصطلح عليه بدرجة صلح والرشادة.

خطة الدراسة: تم تقسيم الورقة البحثية إلى:

المحور الأول سيتم التطرق فيه إلى مفهوم المجتمع المدني.

المحور الثاني سيتم التركيز فيه على ماهية الحكم الراشد.

المحور الثالث والذي يمثل الدراسة النظرية للموضعين من خلال اقتراب علاقة الدولة-المجتمع.

خاتمة

[1] محمد شلبي ،المنهجية **في التحليل السياسي :المفاهيم ،المناهج،الاقترابات،والادوات**،الجزائر 1997،ص 56.

[2] محمد شلبي ،نفس المرجع ،ص 57.

المحور الأول : مفهوم المجتمع المدني Civil Society

يشكل المجتمع المدني أحد المفاهيم الأساسية في عملية التحول الديمقراطي،وفي تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية خاصة إذا تم ربطها بالتصورات الغربية الليبيرالية المتمركزة في الحريات الأساسية المرادفة للدمقرطة ومدلولاتها المختلفة.

1.إيتيمولوجيا المجتمع المدني:

التعريف اللغوي:تجدر الإشارة بداية إلى أن المجتمع المدني* مصطلح غربي يلفظ باللغة الفرنسية société civil لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والإجتماعية العربية وذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها société كلمة لاتينية تعني "مجتمع" أما civil فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني civis وتعني المواطن وليست مشتقة من كلمة civilisation كما هو شائع[1].

وما يلاحظ هو أن كلمة civis في الترجمة العربية لايحمل دلالات المواطنة،وإنما مدني من المدينة أوالتمدن،والمدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا،استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام[2].ويقصد بلفظ "مدني" هو:"أن لا يقوم المجتمع على السياسة ولايتحد بفعل عوامل إيديولوجية أي أن المجتمع المدني يرتبط بأواصل مدنية وفقط"[3].

من خلال التعريفين للمصطلح باللغتين العربية واللاتينية يظهر جليا الإختلاف الكبير بين المعنيين وبالتالي المفهوم الغربي للمجتمع المدني يختلف كلية عن المفهوم العربي لإختلاف البيئتين العربية والغربية.

التعريف الإجرائي: المجتمع المدني هو وحدة مستقلة ومميزة عن المجتمع السياسي،أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي، وإنما هو يمثل مجموعة قوى تميل عندما تحقق تطورا بعد ذلك إلى إخضاع المجتمع السياسي ذاته[4]. ويمكن المجتمع المدني المواطنين والمجموعات أن ينخرطوا في نشاطات سياسية على نحو مستقل عن الدولة.ويتكون المجتمع المدني من منظمات غير حكومية مختلفة قوية بما فيه الكفاية ليحصل التوازن بين الدول. وبينما لا تمنع الدولة من آداء دورها حامية للسلام وحكما بين مختلف المصالح الكبرى، بإمكان هذه المنظمات أن تمنع الدولة من السيطرة على باقي المجتمع. بيد أن إحدى فوائد المجتمع المدني السليم هي أنه يقلص من السلطة القمعية للدولة، ويساعد على أن تصبح أكثر استجابة لحاجات مواطنيها[5].

---

1 عزمي بشارة،**المجتمع المدني:دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي**،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية 98،ص 64.

2 مولود مسلم ،**المجتمع المدني دراسة نظرية**،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد 9،جانفي 2004،ص301.

3 محمد السيد سعيد،**المجتمع المدني العالمي** ،مجلة العربي،العدد 447،فبراير 1996،ص29.

* المصطلحات المشابهة لمفهوم المجتمع المدني:المجتمع الأهلي ويمثل مجموع الأسر والعائلات والعشائر والقبائل والأعراف التي تستند وترتكز على الأصول الدينية المذهبية والطائفية ،تسير على نظام الدين والمتطلبات الآنية للمعيشة الخاضعة للسلطة القائمة التي لاتحتاج إلى محاسبة أو مساءلة ولا تستلزم إعادة النظر في شرعيتها.أما الأحزاب السياسية التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة واحتكار وسائل الإكراه والإذعان بينما المجتمع المدني لايسعى للوصول إلى السلطة بقدر ما يقوم بتوجيهها والمشاركة في صنع السياسة العامة وبالتالي المجتمع المدني يمارس السياسة أما الأحزاب السياسية فهدفها السلطة .

4 اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**،من الرابط : www.kotobarabia.com

5 مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ط 1،الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2002،ص367-368.

ويعرف المجتمع المدني على أنه:"جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة "[1] .

ومن كل هذا نستخلص أن المجتمع المدني هو مجموع المنظمات والمؤسسات الحرة والمستقلة عن السلطة الرسمية للوحدات السياسية،والتي تعمل كل في اختصاصها بغية التطوير ،التحديث والتمكين من مجالاتها لإستهداف الدمقرطة .

1- الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني :

مفهوم المدرسة الكلاسيكية: هوبز- جون لوك(نظرية العقد الاجتماعي)

إن عبارة المجتمع المدني استعملت في الفكر الغربي،من زمن النهضة حتى القرن الثامن عشر ـ للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد إجتماعي واحد بين الأفراد وأفرز الدولة،فالعبارة كانت تدل خلال هذه الفترة على المجتمع والدولة معا. أي أن المجتمع المدني بحسب صياغاته الأولى، هو كل مجتمع بشري خرج من حالة الطبيعة –الفطرية-إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي [2].

مفهوم المدرسة الليبيرالية –الماركسية :

يرى هيجل أن المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، ولم يجعل هيجل المجتمع المدني شرطا للحرية وإطارا طبيعيا لها.وهو متكون من أفراد لا يرون سوى مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية،وعلى هذا فالمجتمع المدني عند هيجل هو مجتمع الحاجة والأنانية ،وعلى هذا فهو بحاجة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة.(...) أما كارل ماركس فيرى أن المجتمع المدني يشكل مجالا للصراع الطبقي،وكل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة.وبحسب المدرسة الماركسية فإن المجتمع المدني جزء من البنية الفوقية هذه البنية تنقسم إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي ،الأول وظيفته الهيمنة عن طريق الثقافة والإديولوجيا ،ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه [3].

إن ما يدل عليه تحليل ماركس هو أن الفصل بين الدولة والمجتمع المدني ليس سلوكا خارجيا عن على طبيعة الدولة، إنه أحد عناصرها التي تعرف بها الدولة: هي بدقة تنظيم مجرد والذي يوجد بنفسه خارج وفوق المجتمع المدني [4].

من خلال تطور الفكر السياسي تم استخلاص مفهوم المجتمع المدني الذي تطور من المجال الاجتماعي عند جون لوك وغيره إلى المجال الاقتصادي عند كارل ماركس ليمتزج بالجانب الايديولوجي في الفكر الحديث.حيث يشترك في عملية بناء المجتمع المدني مجموعة من العناصر الواجب توفرها لبلوغ حتمية الفعالية والتأثير.

خصائص المجتمع المدني:

---

[1] فهيمة خليل أحمد العيد .***الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني***،مؤتمر التوافق السنوي الثالث:هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية،المنظم من قبل حركة التوافق الوطني الاسلامية:الكويت ،بتاريخ: 10-04-2006إلى 11-04-2006،ص 10.

[2] ----، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية**،الصادرة عن : منضمة هاريكار غير الحكومية، مطبعة زانا –دهوك،مارس 2007،ص 10-11.

[3] المرجع السابق،ص 11-12.

[4] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ص 36.

وتتمثل في أهم المزايا أو الشروط الواجب توفرها في مؤسسات المجتمع المدني،والتي من خلالها يتدعم المجتمع المدني بالركائز والدعامات الأساسية المتمثلة في:

- **القدرة على التكيف في مقابل الجمود:** ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها،إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية،لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في :
  - التكيف الزمني:ويقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار لفترة طويلة من الزمن.
  - التكيف الجيلي:ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.
  - التكيف الوظيفي:ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة .
- **الإستقلال في مقابل الخضوع والتبعية:** أي أن لاتكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات الجماعات أو الأفراد،بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع الرؤية والأهداف المسطرة[1].

وانطلاق من الفرضية القائلة بأنه كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني تتمتع بالإستقلالية عن الدولة وعن المؤسسات المتعلقة بها والأفراد المنتمين لها كلما كان لدينا مجتمع مدني مساهم فر ترقية وبلوغ هدف الحكم الراشد والعكس صحيح ويقاس متغير الإستقلالية من خلال المؤشرات التالية :

الإستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل،هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض المؤسسات الخارجية(غير وطنية أي المؤسسات الدولية والعالمية) أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الانتاجية البسيطة .

الإستقلال الإداري والتنظيمي: أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية،طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

- **التعقيد في مقابل الضغف التنظيمي:** ويقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة،بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية،ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.
- **التجانس في مقابل الإنقسام:** ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها،فكلما كانت الإنقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطاتها وممارساتها وتحل بطرق سلمية كلما ازداد تطور المؤسسة ،وكلما قامت الصراعات داخل

[1] أحمد شكر الصبيحي ،**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**،ط1 ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000،ص25.

المؤسسة على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة أي خارج إطار الحوار كلما كان ذلك مظهرا من مزاهر التخلف والإنحطاط بالمؤسسة [1].

ومن خلال كل هذا يتضح لنا أن ماهية المجتمع المدني بالغة التعقيد والصعوبة لالشئ سوى لكون المصطلح يتضمن عدة عناصر مكونة أو مؤثرة معلومة أو غير معلومة كلها تساهم في نمو وتطور المصطلح من جهة ومن جهة أخرى الرقي بالمجتمعات إلى أرقى مستويات الديمقراطية،هذه الأخيرة التي تستوجب توفر مجموعة من المؤشرات أهمها ما يعرف بالحكم الراشد والذي خصصناه بالذكر في الآتي.

المحور الثاني: ماهية الحكم الراشد

1- مفهوم الحكم الراشد

إن مفهوم "الحكم" Governance ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعني: "**عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات**". جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم [2].

و يعود بروز مفهوم الراشد إلى عدة أسباب سواء من الناحية العلمية أو النظرية ،حيث يعتبر الحكم الراشد انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى، إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية سياسية وثقافية وتأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية[3].وبدأ ظهور هذا المفهوم للمرة الأولى في عام 1989في تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء،وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم،حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس في السياسات نفسها.وفي الوقت نفسه كانت وثائق السياسة الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة إصلاح نظم الحكم،وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الصالحة[4].ويستخدم مفهوم الحكم الصالح Good Governance من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع، باتجاه تطوري وتنموي وتقدمي،أي أن الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم [5].

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي،"دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر:دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010-2011،ص19-ص20.

[2] يسرى مصطفى، " **حول مفهوم الحكم الجيد**"، نقلا عن: http://www.aqlem.com/article.htm 525.

[3] سلوى الشعراوي جمعة وآخرون،**إدارة شؤون الدولة والمجتمع** ،القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة،2001،ص 04.

4 ناجي عبد النور،"دور منظمات المجتمع المدني غي تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر :دراسة حالة الأحزاب السياسية"**مجلة المفكر**،العدد الثالث،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص2.

[5] حسن كريم ، **مفهوم الحكم الصالح : في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص 96.

وعرفه البنك الدولي عام 1992بأنه:"الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية والإجتماعية من أجل التنمية" وهذا التعريف يتفق مع تعريف لجنة المساعدات التنموية على أن تعريف الحكم الراشد يتمحور حول استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع الإجتماعية والإقتصادية من أجل تحقيق التنمية التي تتطلب وفق الإقتراب الرشادة الذي يعزز رفاه الإنسان وتدعيمه وصونه وتعزيز قدراتهم ،خياراتهم، فرصهم وحرياتهم الإقتصادية ،الإجتماعية والسياسية [1].

و يعرف الحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساندة المسيرين، للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير [2].

ويمكن القول بأن مفهوم الحكم الراشد مجموع الأفكار المبادئ والأسس الداعمة للديمقراطية المترسخة في الشفافية والعدالة.

أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد Good Governance :

- انهيار النظم الإشتراكية في شرقي أوروبا ،حيث أصبحت المنظمات الدولية تربط بين الحكم الليبيرالي وبين الحكم الرشيد وكأنما الإثنان شيئ واحد.
- حدوث تغييرات على مستوى دور ووظيفة الدولة ومكوناتها الرئيسية،فمن المتغيرات الحديثة تقلص دور الحكومة في الإدارة بإسقاط فكرة الإدارة المركزية الوحيدة لحساب الإعتراف بسلطات المجتمع المدني وفعاليات القطاع الخاص ،فالفشل في إدارة التخطيط المركزي في مجالات التنمية الشاملة أدى إلى تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني [3].
- العولمة والمتغيرات المتعلقة بها مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان .
- التطورات التكنولوجية والثورة المعلوماتية التي زادت من التفاعل والترابط بين الشبكات والمؤسسات على المستوى الوطني والعالميين مختلف الفواعل.
- تأزم الأوضاع الأمنية والإدارية والإقتصادية،....نتيجة القمع البيروقراطية واللاأمن السياسي والهوياتي و....وكل هذا أنتج لنا مايسمى بالدولة الفاشلة.
- الفشل التام في تنفيذ سياسات وبرامج الإصلاح رغم أهمية السياسات.

تطور مفهوم الحكم الراشد :

لطالما كان مفهوم الحكومة الأكثر تداولا في مجال علم السياسة إلى غاية عشرينيات القرن الماضي،حيث كان علم السياسة هو الحكومة بحد ذاتها لأن ارتبك بكل الحيثيات والمدخلات المتعلقة بنظام الحكومة إلى أن

[1] بتصرف، ناجي عبد النور،"دور منظمات المجتمع المدني غي تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر :دراسة حالة الأحزاب السياسية"ص2-3.

[2] الأخضر عزي و جلطي غالم ، "**قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: http://www.uluminsania.com

[3] ناجي عبد النور،"دور منظمات المجتمع المدني غي تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر :دراسة حالة الأحزاب السياسية"ص 4.

انتقل علم السياسة من دراسة الحكومات وأشكالها وتطوراتها إلى دراسة الدولة في حد ذاتها فأصبح علم السياسة ومفهوم الدولة وجهان لعملة واحدة.ثم انتقلت الدراسات السياسية إلى الإهتمام متغير النظام السياسي خلال فترة الخمسينيات أما فترة مابعد السبعينيات فعادت إلى الإلمام بعلم السياسة من خلال مستوى الدولة من جديد،ثم ظهر مفهوم المجتمع المدني ونمت معه فكرة أخرى ألا وهي تراجع دور الدولة وتعاظم دور التجمعات المختلفة التي تراقب وتساهم في صنع السياسة العامة للدول.وهذا الركود في البناء المؤسساتي الذي ارتبط بمفاهيم متعددة أبرزها:كمفهوم أساسي الدولة ثم النظام السياسي المرتبط بها ليصل إلى الحكومة المسيطرة عليها .....وكل هذه الدلالات تشير إلى منظمات ومؤسسات قائمة سواء رسمية أو غير رسمية والتي يقاس من خلالها مدى رشادة الحكم. فشاع هذا المفهوم من خلال تمركزه في بعدين:

البعد الأول:الذي يعكس فكر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،حيث يتم التركيز على الجوانب الإدارية والإقتصادية للمفهوم.

البعد الثاني:يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم،حيث يشمل الإصلاح الديمقراطي والكفاءة الإدارية أي التركيز على منظومة القيم الديمقراطية [1].

ويتمحور مفهوم الحكم الراشد حول ثلاثة أبعاد:

البعد السياسي:ويقوم على إحترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإحترام البنود الواردة في المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية ،ولهذا ينبغي على الدولة أن تقوم بدور أساسي في تحقيق الديمقراطية السياسية وإحترام حقوق الإنسان وإرساء دولة القانون وتفعيل المشاركة السياسية .

البعد التقني: يظهر من خلال التسيير العقلاني والعادل ،والشفاف للموارد المالية والبشرية للمجتمع ،قصد القضاء على كافة أشكال الفساد الإداري والمحسوبية وذلك بتفعيل اللامركزية أو مايسمى بالديمقراطية المحلية والذي يستلزم بدوره فرض المسؤولية بالجزاء .

البعد الإقتصادي: يتعلق بالدور الإيجابي والفعال للدولة من خلال تقييم الدعم المتعدد الأشكال للقطاع الخاص.وتفعيل دور المجتمع المدني من خلال فسح المجال لمنظماته للمساهمة في تنمية المجتمع [2].

1.أسس ومبادئ الحكم الراشد

وهي بمثابة مؤشرات تقاس على أساسها درجة نضج وقوة وتماسك الدولة وتتمثل في :

أ-المشاركة السياسية: هي درجة اهتمام المواطن بأمور السياسية وصنع القرار،فكلما زادت المشاركة السياسية من جانب المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي،وأبسط صور المشاركة هو التصويت(أي ممارسة الحق في إبداء الرأي في الإنتخابات)،كما أن المشاركة واتساعها تقلل صور العنف في هذه المجتمعات التي تتوسع فيها المشاركة[3] بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. و في إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في

[1] ناجي عبد النور،**بتصرف**،"دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر :دراسة حالة الأحزاب السياسية"ص 5-6.

[2] حسن كريم،مفهوم الحكم الصالح ومعاييره :في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ديسمبر 2004،ص96.

3 اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، ص 398-399من الرابط :www.kotobarabia.com

الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم.ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين،الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[1].ويتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحريات العامة والانتخاب، والهدف من كل هذا هوالسماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية.

ب-حكم القانون: ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحوالحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى.ووضوح القوانين وانسجامها في التطبيق .وأكثر من ذلك فهو يعني استقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية والتشريعية ،ومن جراء ذلك عند تحقيق هذه الآلية تُؤمن هذه القواعد وبالتالي ترتقي درجة المواطنة إلى مفهوم المساواة بين المواطنين.

ج-الشفافية:وتعني فسح المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورة التي تهم شؤون حياته ،مثل حق المواطن في الإعلام ومشاركة المواطنين ومساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية الوطنية والمحلية في الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم ،والهذف من وراء ذلك هوالعمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام.

د-المحاسبة:تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين عن إداراتهم للموارد العامة وعن المهام الموكلة ليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقهم ،والهدف من المساءلة هو محاسبة المسؤولين عن الاموال العمومية وحمايتها من العبث [2].

ونستخلص من كل هذا أن هناك آليات وطرق يمكن الإرتكاز عليها لتحقيق غاية الحكم الراشد وبلوغ الدولة مستويات من الإنتقال أو التحول في المسار الديمقراطي، عن طريق الإرتكاز على المشاركة ،الشفافية والمحاسبة من أجل بلوغ رتبة دولة القانون ودمقرطة ورشد الأنظمة السياسية.

المحور الثالث: اقتراب علاقة الدولة –المجتمع (جويل ميجدال Joel Migdal)

إن إستعمال المجتمع المدني ضمن اقترابات ونظريات التحليل السياسي،أخذت بدورها تبرز منذ مطلع الثمانينات،وارتبط استعمال هذا المفهوم كإطار وصفي وتفسيري لعمليات التغير السياسي من الأنظمة الشمولية والتسلطية في دول أوروبا الشرقية،وارتبط استعمال هذا المفهوم بعملية الإنتقال الديمقراطي ضمن ما يسمى بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي.ولهذا فمن أهم الإهتمامات التي اتجهت إلى توظيف هذا المفهوم تناولته ضمن علاقة المجتمع المدني بالدولة،من حيث درجة الإستقلالية وأشكال القيود والتبعية التي توجد فيها التنظيمات المختلفة للمجتمع المدني،هذه العلاقة هي التي تحدد طبيعة النظام السياسي للدولة،ومن جانب آخر تناولت العديد من الدراسات دور المجتمع المدني في حالة انهيار مؤسسات الدولة أي كبديل وظيفي في حالة شبه غياب الدولة والإتجاه الثالث

[1] بومدين طاشمة،" **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"، نقلا عن:
http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm

[2] بوجردة الياسين ،**واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**،المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية ،العدد الثاني جوان 2007، الجزائر ، ص 252.

الذي يحاول تفسير التحول الديمقراطي وفشله أو نجاحه بالمستوى التنظيمي للمجتمع المدني أو إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني[1].

كان اقتراب علاقات الدولة –المجتمع بالإضافة لتحليل السياسات العامة رد فعل مباشر على انغماس المنظور التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي، وعدم إعطاء اهتمام مساو للمخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات،انطلاقا من رؤية ليبيرالية ترى في الدولة حكما بين الجماعات ليس أكثر. لذلك كان اقتراب الدولة –المجتمع بمثابة محاولة لتصحيح هذه الرؤية .من خلال التعرض للكيفية التي تمارس بها الدولة في بعض الوقت تأثيرا قويا على البنية الطبقية،وصراع الجماعات والمصالح كما تتأثر بهم .وقد أعاد هذا الإقتراب الدولة مرة أخرى إلى بؤرة الاهتمام كمتغير مستقل بعد أن كانت حكما محايدا بين الجماعات طبقا لليبيرالية أو جزءا من البناء القومي يتأثر ولا يؤثر طبقا للماركسية [2]. فجاء **جويل ميجدال** مؤسس الإقتراب الذي أولى اهتماما كبيرا للتغير والنظام في الدولة ....ذلك أن بحث الدور الذي تلعبه فعليا تلك الدول يتطلب اقترابا متشابكا للمحافظة على الأنواع الخاصة من النظام وعملية التغير في المجتمع ككل.ولفهم كيفية بقاء المجتمعات وتغيرها يتوجب البدء بالمنظمات التي تمارس الضبط الاجتماعي والتي تُخضع الميول الفردية للسلوك الذي تصفه تلك التنظيمات.....حيث تستخدم أنواعا من العقاب والثواب والرموز، لإقناع الشعب بأن يتصرف تبعا لقواعد اللعبة ،والتي تمثل بدورها المعايير والقوانين التي تعين حدود السلوك المقبول في المجتمع [3].

وقد أهملت معظم نظريات التحديث في تعاملها مع دول العالم الثالث هذا النوع من الصراع،وركزت على الصراع السياسي المباشر الذي قد لا يتجاوز العاصمة...أما الصراع الأساس حول الضبط والتحكم الإجتماعي،والذي عادة ما تتصارع عليه جميع المنظمات في البنية الإجتماعية [4].والدولة عادة ما تسعى لتحقيق السيطرة على المجتمع ومن ثم تستطيع الحصول على موارده الداخلية وتنظيم شؤونه الخارجية وتتحقق مراحل السيطرة الاجتماعية بصورة متصاعدة ابتداء من:

1. تحقيق الطاعة والانقياد من الشعب للدولة.
2. تحقيق المشاركة بتنظيم الشعب في مؤسسات ،حيث لا تكفي الطاعة الصامتة وإنما لابدّ من المشاركة في الأنشطة التي تحددها الدولة.
3. الحصول على الإعتراف والإقرار بالشرعية [5].ذلك أن أعظم عامل قادر على تحديد قوة الدولة هو الشرعية فهي أكثر شمولية من الإرغام والمشاركة [6].

والفارق بين الدولة القوية والدولة الضعيفة هو أن القوية،هو أن القوية تمتلك قدرات تمكنها من إنجاز أنواع التغيير في المجتمع فهي تمتلك قدرة التخطيط وصناعة السياسة وتطبيقها على وحدات المجتمع ،في حين أن الدولة

---

[1] عبد العالي عبد القادر،علاقة الدولة بالمجتمع المدني :اقتراب الدولة والمجتمع،ورقة مقدمة في اليوم الدراسي:الدولة والمجتمع المدني :القيمة النظرية والميدانية ،بقسم العلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة،بتاريخ 22جانفي 2008،ص5.

[2] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي –النظرية-المنهج**،المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع،ص323-324.

[3] محمد شلبي ،المنهجية **في التحليل السياسي :المفاهيم ،المناهج،الاقترابات،والادوات**،الجزائر 1997،ص 117-118

[4] نصر محمد عارف ،مرجع سابق، ص 326

[5] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي –النظرية-المنهج**،مرجع سابق،ص 326.

[6] محمد شلبي ،مرجع سابق،ص219.

الضعيفة تفتقر إلى تلك الطاقات والإمكانات التي تمكنها من فرض إرادتها.وفي المقارنة بين تنظيم الدولة والتنظيمات الأخرى يظل تنظيم الدولة أقوى نظرا لحضورها في مواقع لا تتيسر ـ للتنظيمات الإجتماعية الأخرى،فالدولة تمتلك القدرة الدبلوماسية والمالية والمفاوضات الدولية،بالإضافة إلى نمو بيروقراطية الدولة.غير أن قوة الدولة واتجاه سياساتها تتأثر بطبيعة المجتمع الذي تعمل فيه.

وإذا كانت الدولة تلعب دروا مهما في بناء المجتمع فإن التنظيمات الإجتماعية الأخرى تلعب هي أيضا دورا في تشكيل ذلك البناء.كذلك فإن كلا من الدولة والمجتمع تبادلان التأثير[1].

وعليه فالعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني(الذي يحوي كل أشكال التنظيم الرسمي وغير الرسمي)تتأثر بطبيعة المطالب أو المدخلات الصادرة من المجتمع المدني إلى الدولة والتي بدورها تقوم بإصدار مخرجات من أجل الضبط الاجتماعي.والذي يمكن من خلاله معرفة مدى حوكمة الدولة ومدى رشد مؤسساتها .

خاتمة :

كشفت التحليلات الواردة في نهاية هذه الورقة البحثية بان:

1- المجتمع المدني يعطي النظام السياسي والسلطة بشكل خاص بوادر دمقرطتها بحيث يستحيل تحقيق غاية الحكم الراشد في ظل إهمال متطلبات المجتمع المدني.
2- وجود مجتمع مدني ناشط وفعال يوصلنا لحقيقة دولة القانون والعدالة باعتبارأن المجتمع المدني يمثل مجموع المعطيات والمعلومات التي تحتاجها الدولة لبناء أسسها وشرعيتها.
3- يمثل كل من المجتمع المدني والحكم الراشد وجهان لعملة واحدة فيستحيل تحقيق الأول في غياب الثاني والعكس صحيح.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

I. الكتب:

1. أحمد شكر الصبيحي ،**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**،ط1 ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000.
2. محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم ،المناهج،الاقترابات،والادوات**،الجزائر 1997.
3. عزمي بشارة،**المجتمع المدني:دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي**،ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
4. نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي –النظرية-المنهج**،المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع.
5. سلوى الشعراوي جمعة وآخرون،**إدارة شؤون الدولة والمجتمع** ،القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة،2001.

[1] محمد شلبي ،نفس المرجع ،ص219- ص120.

II. المذكرات:

1. عبد السلام عبد اللاوي،"دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر:دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج"مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010-2011.

III. المجلات:

1. الأخضر عزي و جلطي غالم ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، 2005، نقلا عن موقع المجلة: http://www.uluminsania.com
2. بوجردة الياسين ،"واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي"،**المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية** ،العدد الثاني جوان 2007، الجزائر .
3. حسن كريم،"مفهوم الحكم الصالح ومعاييره :في الفساد والحم الصالح في البلاد العربية" ،بيروت ،**مركز دراسات الوحدة العربية** ،ديسمبر 2004.
4. محمد السيد سعيد،"المجتمع المدني العالمي" ،**مجلة العربي**،العدد 447،فبراير 1996.
5. مولود مسلم ،المجتمع المدني دراسة نظرية،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ،العدد 9،جانفي 2004.
6. ناجي عبد النور،"دور منظمات المجتمع المدني غي تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر :دراسة حالة الأحزاب السياسية"**مجلة المفكر**،العدد الثالث،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة.

IV. الموسوعات:

1. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**،من الرابط : www.kotobarabia.com
2. عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
3. مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،ط 1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2002.

V. الملتقيات والأيام الدراسية :

1. عبد العالي عبد القادر،علاقة الدولة بالمجتمع المدني :اقتراب الدولة والمجتمع،ورقة مقدمة في اليوم الدراسي:الدولة والمجتمع المدني :القيمة النظرية والميدانية ،بقسم العلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر ،سعيدة،بتاريخ 22جانفي 2008.
2. فهيمة خليل أحمد العيد ،الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني،مؤتمر التوافق السنوي الثالث:هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية،المنظم من قبل حركة التوافق الوطني الاسلامية:الكويت ،بتاريخ: 10-04-2006إلى 11-04-2006.

VI. التقارير الدولية:

----، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية،الصادرة عن : **منظمة هاريكار غير الحكومية**، مطبعة زانا – دهوك،مارس 2007،ص 10-11.

VII. المواقع الإلكترونية:

1. بومدين طاشمة،" الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، نقلا عن: http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm
2. يسرى مصطفى، " حول مفهوم الحكم الجيد"، نقلا عن: htmhttp://www.aqlem.com/article